

الضرائب في فترة الحصار الاقتصادي

((دراسة في حالة العراق للمدة 1995-2000 م))

Taxes in economic Blockad period ((Case study in Iraqi economy during the years 1995 to 2000))

م. علي نبع صايل

أ. د نزار ذياب عساف

كلية الإدارة والاقتصاد / الفلوجة

كلية الإدارة والاقتصاد / الفلوجة

المستخلص

للضرائب دور كبير جدا في اقتصاديات البلدان بصرف النظر عن نظمها السياسي والاقتصادي كونها مصدرا لتمويل الموازنة العامة للبلد فضلا عن الدور الذي تلعبه في إعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشغل الضرائب في الاقتصاديات النامية ومنها العراق نسبة قليلة في الموازنة العامة للبلد لانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي من جهة وضعف النظام الضريبي من جهة اخرى فضلا عن التهرب الضريبي . وفي العراق حيث الحصار الاقتصادي الذي أستمر فتره طويله والتي يقع فيها البحث فان الضرائب يمكن ان يعول عليها في دعم الأقتصاد العراقي وبخاصه ان التحصيلات الضريبية تتميز بالدوريه والاستمرار بعكس ايرادات المصادر الاخرى

وينصب البحث على دراسة أسناد الموازنة العامة للبلد لاسيما بعد ان تأثر الأقتصاد العراقي طيلة مدة الحصار بحكم اعتماده بشكل رئيس على ايرادات النفط الذي انقطعت عنه كليا عام (1991/8/2) ثم جزئيا عام (1996)

Abstract

Taxes have a great roles in economic in different political and economical systems that is because they representc the main resource of general budget for any state . taxes have another roles in redistripution of national income and achive economic stability especially in developing counting such as Iraq that is because of the small share of personal income with the wikness of taxes system in the countries.

In Iraq were the economical sanction staid for along time and effecting all sectors , taxes may hav a arcet rolwsin seporting the economic especially that taxes have a continues effects. This research is foucacy on the study of suportiny the general budget in Iraq

especially in the sanctions period were the country depending on the oil income which is stopped totally in 1992/8/2 and patially in 1996 .

المقدمة:

من المعروف إن للضرائب دورا مهما في اقتصاديات معظم الدول بغض النظر عن نظمها السياسية و الاقتصادية كونها تعد مصدرا لتمويل الموازنة العامة للدولة فضلا عن الدور الذي تقوم به في إعادة توزيع الدخل القومي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي و تشكل الضرائب في الاقتصاديات الرأسمالية ركيزة مهمة من حيث حجمها ودورها بحكم طبيعة النظام الاقتصادي السائد حيث الملكية الفردية واقتصاد السوق على عكس ما هو عليه الحال في الدول الاشتراكية سابقا التي اعتمدت بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة بحكم سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي، أما في الدول النامية ومنها العراق فهي اقل أهمية كما هو الحال بالنسبة للضرائب المباشرة عموما وضرائب الدخل خاصة ،نظرا لتدني نصيب الفرد من الدخل القومي من ناحية وانخفاض كفاءة النظام الضريبي من ناحية أخرى فضلا عن التهرب الضريبي الذي يمكن ملاحظته في الكثير من الدول النامية. وفي العراق حيث الحصار الاقتصادي الذي استمر لأكثر من عشر سنوات وهي المدة التي حددها البحث فان الضرائب كان يمكن أن يعول عليها في دعم الاقتصاد لاسيما وإن التحصيلات الضريبية تتميز بالدورية والاستمرار ،عكس إيرادات المصادر الأخرى وأهمها النفط الذي غالبا ما تكون إيراداته متقلبة وغير مستقره وقد شملها الحصار فعطل هذا المورد الرئيسي كليا ثم جزئيا،وانطلاقا من هذه الرؤية فان البحث يستند إلى فرضيه مفادها ((إن الضرائب في العراق لم تكن بالمستوى الذي يسند الموازنة العامة بالشكل والحجم المطلوب خلال فترة الحصار الاقتصادي)) الأمر الذي ينبغي معه دراسة واقع وأهمية الضرائب في الاقتصاد العراقي لما يمكن أن تتبوءه من مكان في المستقبل وقد تناول البحث مفهوم النظام الضريبي وأهمية الضرائب ثم أنواع الضرائب في العراق وعرج على الطاقة الضريبية من حيث العوامل المؤثرة فيها فضلا عن مؤشرات القياس الاقتصادي للضرائب في العراق وانتهى البحث إلى الاستنتاجات والتوصيات .

1- مفهوم النظام الضريبي:

النظام الضريبي شكل من الأشكال المنظمة لعملية الجباية هو احد مصادر الإيرادات العامة للدولة على وفق قواعد فنية محددة تتناول فرضها ووسائل جبايتها وتنظيمها ،وتتعدد هذه الأنظمة تبعا لطبيعة الهياكل الاقتصادية

والاجتماعية فضلا عن النظام السياسي السائد وبالشكل الذي يجعل منه "أي النظام الضريبي" متسقا معها من حيث الشكل والمضمون. (عجينة / 1965 : 59)

والنظام الضريبي في العراق يستند إلى ارث تاريخي عميق إذ يعود إلى الملك الآشوري حمورابي الذي يعد أول من وضع نظاما ضريبيا حيث كانت المادة(36)من مسلته الشهيرة قد تناولت تشريعاته في الضرائب، وعند بزوغ فجر الإسلام ظهرت الضرائب كفرائض دينية أو حق شرعي للفقراء في أموال الأغنياء فقد ورد في القرآن الكريم قوله تعالى ((خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها)) (سورة التوبة ايه 103) وكذلك قوله تعالى: ((والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)) (سورة المعارج الايه 24 - 25) وهو ما يندرج في فريضة الزكاة وهناك فرائض (ضرائب) أخرى اقرها الإسلام كضريبة الخراج وضرائب التجار وضريبة الخمس التي تفرض على الغنائم وغيرها والنظام الضريبي في العراق عمره أكثر من ثمانية عقود إذ تعد سنة1923 بداية تأريخ التشريع الضريبي في العراق عند صدور أول قانون للضرائب باسم قانون ضريبة الأملاك رقم 49 لسنة 1923 وبعدها تشريع ضريبة الدخل في عام 1927 بالقانون رقم 52 لسنة 1927 .

وقد اتجهت الدول للتدخل في النشاط الاقتصادي بحكم تطورات مهمة كان في مقدمتها عجز النظام الرأسمالي عن المحافظة على التطور الاقتصادي المتوازن والمحقق للتنشغيل الكامل واعتبرت الضريبة احد المصادر الرئيسية للتمويل ووسيلة فعالة للتدخل وتوجيه النشاط الاقتصادي ، والمفهوم المعاصر للضريبة لم يستبعد كلا المبدأين التقليديين للضريبة وهما وفرة الحصيد والعدالة وأضاف إليها مبدأ جديدا هو التدخل. (الصكبان ، 1977 : 224 ، 223)

ويتكون النظام الضريبي في العراق من مجموعتين هما الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وفي الغالب تفوق الثانية على الأولى ، ويتميز النظام الضريبي في العراق بالجمع بين الضرائب المفروضة على الدخل وتلك المفروضة على رؤوس الأموال . وفي الضرائب المباشرة جمع بين الضرائب الكمر كية ، وضرائب الإنتاج ، والضرائب على التداول.ومن سمات هذا النظام كثرة الإعفاءات والسماحات ، وعموما تعرف الضريبة بأنها ((جزء من المال تفرضه الدولة بموجب القانون وتقتطعه من أفراد المجتمع بشكل إجباري دون مقابل لما لها من سلطة لتغطية نفقاتها العامة وهي مباشرة أو غير مباشرة والسائد هو استيفائها نقدا" إلا إن ذلك لا يمنع أن يكون عينيا)). (عاتم ، 1973 : 97)

2- أهمية الضرائب :

تفرض الضرائب بقصد تحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية ، فهي قد تفرض لتحصيل إيرادات عامة تحتاج إليها الدولة لمقابلة نفقاتها العامة ، وقد تفرض لتحقيق أهداف تتصل بالتنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج من بعض السلع والخدمات أو حتى لتقليل استهلاك البعض منها . (زهران، 1971 : 175)

وتستخدم الضرائب التصاعدية لنقل جزء كبير من الادخارات المرتفعة من الأغنياء لتتفق منها على برامج التنمية ولتساهم في تخفيف حدة التقلبات الدورية كذلك تفرض بعض الضرائب على سلع استهلاكية في بعض الدول النامية بقصد تكوين ادخار إجباري يسهم في تشجيع فروع صناعية معينة وغيرها، كما أن المعاملة الضريبية المخففة لبعض الصناعات وفرض ضرائب حماية شديدة على السلع المستوردة لحماية المنتج المحلي يمكن أن تدرج ضمن الأهداف الاقتصادية للضرائب ومن ثم تعكس مدى أهمية الضرائب ودورها في الاقتصاد الوطني . (الصكبان ، 1973 : 157)

إما من الناحية الاجتماعية فإن الضريبة تسهم في إعادة توزيع الدخل وتحقيق العدالة في المجتمع ،ومن جانب آخر فإن فرض الضرائب على بعض السلع غير المرغوب فيها يسهم في الحد من استهلاكها كالخمر والتبوغ وغيرها ويمكن توجيه الضرائب بالشكل الذي يخدم المجتمع فهي سلاح بيد الدولة تستطيع استخدامه بالوقت والشكل الذي يحقق الهدف المطلوب وبذلك يمكن القول أن الضريبة ليست وسيلة لتحقيق إيرادات للدول إنما يمكن أن تحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية على قدر كبير من الأهمية . (الزغبي ، 1988 : 34)

وهذا يعكس حقيقة الدور والأهمية الفائقة التي تلعبها الضرائب في الاقتصاد الوطني وما تحققه من مكاسب وتوازنات

3- أنواع الضرائب في الاقتصاد العراقي :

أولاً: "الضرائب المباشرة :

وهي الضرائب التي تفرض على الثروة ، أي على واقعه تملك الثروة وتقبل بطبيعتها أن تكون محلا لمرعاة مختلف الظروف الشخصية والاجتماعية لدافع الضريبة وتقسّم إلى ثلاثة أقسام هي:- (الكعبي ، 1988 : 25)

أ- الضرائب على الدخل وهي :

1- **الضريبة العامة على الدخل:** حيث تصبح كافة مصادر دخل المكلف مهما تنوعت وعاءً موحداً للضريبة وينظر إلى ظروف المكلف الشخصية والاجتماعية قبل تقدير الضريبة.

2- **الضريبة النوعية على الدخل :** ويتم بموجبها تقسيم مصادر الدخل بحيث تفرض ضريبة نوعية على كل مصدر بصورة مستقلة عن المصادر الأخرى ، مثلًا تفرض ضريبة على إيرادات العقار مستقلة عن الضرائب التي تفرض على دخل الأعمال التجارية .

ب- **الضرائب على رأس المال :** وهي الضرائب التي تتخذ من رأس المال وعاءً لها ويشمل ذلك كافة الموجودات الثابتة المادية وغير المادية في لحظة زمنية معينة وهي. : (عجينة ، مصدر سابق : 62)

1- **الضريبة الاستثنائية على رأس المال** ويمكن تحديد أسباب استيفائها بالظروف الطارئة ، فهي ضريبة فرضت بسبب الحرب لحاجة الدولة إلى تسديد بعض نفقاتها المتزايدة ، أو لأي ظرف استثنائي آخر وحسب ما تقرره الدولة المعنية .

2- **ضريبة التراكات :** وهي ضريبة تفرض على صافي الموجودات الشخصية في لحظة زمنية معينة .

ج- **الضريبة على زيادة القيمة** وهي ضريبة خاصة تفرض على الزيادة الحاصلة في الدخل أو في رأس المال، ومن أنواعها تلك التي تفرض على :- (الصكبان ، مصدر سابق : 213)

1- **الزيادة في القيمة العقارية :** الأرض التي يقوم المواطنين بشرائها ويقومون بإنشاء أبنية عليها ترتفع أقيامها من فترة إلى أخرى هذا الارتفاع ليس من مجهود الفرد

2- **الضريبة على الإرباح الاستثنائية:** يحصل بعض الأفراد أثناء الحرب والحالات الطارئة على أرباح استثنائية كبيرة لادخل لهم فيها .

ثانياً: الضرائب غير المباشرة :

وهي الضرائب التي لا تنتظر للظروف الشخصية والاجتماعية لدافع الضريبة ،بل تنتظر الى تعامل المواطن عند الاستهلاك والتداول وتقسّم إلى: (عطية ، بدون تاريخ: 3)

أ- **الضرائب على الاستهلاك**: وهي ضرائب على الأنفاق و من الضرائب العينية ، وذات حصيللة وميزة خاصة في أوقات الرواج وتقسّم إلى:

1- احتكارات مالية ويقصد بها أثمان السلع التي تقوم بجبايتها الهيئات العامة كالمنشأة العامة للكهرباء، المنشأة العامة للمجاري ، الاتصالات وعادة ما تقدم هذه المنشأة سلعتها أو خدماتها إلى المواطنين وتستوفي أثمان منهم بواسطة قائمة طلب.

2- **الضرائب الكمر كية** : تفرض على السلع المستوردة والمصدرة عبر حدود البلد.

3- **ضرائب الإنتاج** : وهذه الضرائب تسمى برسم المكس وهي تفرض على السلع المنتجة .

ب- **الضرائب على التداول** : وهي ضرائب تفرض على تداول الثروة وهي ذات حصيللة ضريبية عالية وسهله الجباية ، ولذلك ظهرت في الدول الحديثة ويجب أن لا تغالي الدولة في رفع سعرها لكي تصبح معرفة للعمليات وهي على أنواع:

1- **رسوم التسجيل** : وهي الرسوم التي تستوفيها الدولة مقابل تسجيل معاملات نقل الملكية وتسجيلها وهي ذات شقين يكون الأول مقابل الخدمات ، والثاني ضريبة على التداول . (الحاوري ، 1988 : 61)

2- **رسوم الطابع** : تفرض على بعض عمليات التداول التي تتم بتحرير المستندات كالعقود والكمبيالات ويحصل الرسم بشراء الطابع ويلصق بالمعاملات . (الواسطي ، 1973: 141)

4- **الطاقة الضريبية** :

ان تزايد النفقات الحكومية بدرجة كبيرة يؤدي إلى التفكير في تمويل هذه النفقات عن طريق التوسع في فرض الضرائب . وتعرف الطاقة الضريبية (Taxation capacity) بأنها أقصى قدر ممكن من الإيرادات يمكن الحصول

عليها بواسطة الضرائب في حدود حجم وتركيب الدخل القومي بالقياس إلى حجم الإنفاق العام بالمقارنة مع إمكانيات وتكاليف وسائل التمويل الأخرى مع مراعاة الحدود الاقتصادية والمالية ولاعتبارات الفنية عند ممولي الضرائب. (الصفار ، 1983 : 148,149، 291,295,296)

العوامل المؤثرة في الطاقة الضريبية :

تتأثر الطاقة الضريبية بالعوامل التالية :- (عبد المنعم، 1970: 308)

1- حجم الدخل القومي : إن الضرائب تفرض على حجم الدخل القومي المتولد عن عناصر الانتاج المختلفة كما تصب استخدامات هذه الدخول وإنفاقها على التداول والاستهلاك .

2- توزيع الدخل القومي : يعد الدخل القومي عاملا محددًا للضريبة كما وان الضرائب لا تفرض على إجمالي الدخل ، وإنما على دخول الأشخاص الطبيعية والمعنوية ، ثم يتأثر حجم الإيرادات بكيفية توزيع الدخول بين الأفراد .

3- حجم السكان والهيكل السكاني : يعد حجم السكان من العوامل المؤثرة على الطاقة الضريبية ، إلا انه يجب أن يلاحظ أن زيادة عدد السكان إذا ما صحبتها زيادة في حجم الدخل القومي بمعدل اكبر فان هذا يؤدي إلى زيادة الطاقة الضريبية .

4- حد الكفاف يقصد بحد الكفاف (الحد الأدنى للمعيشة) مستوى المعيشة اللازم لاستمرار الحياة وحفظ الكفاية الإنتاجية للمجتمع .

5- الإنفاق الحكومي : يساهم الإنفاق الحكومي في تحديد حجم الطاقة الضريبية حيث ان الدول تحصل على إيراداتها من دخول الأفراد عن نشاطهم الخاص لان اتساع هذا النشاط يؤدي إلى زيادة الطاقة الضريبية.

6- هيكل الاقتصاد في الاقتصاديات الربعية تنخفض الطاقة الضريبية ، أما إذا كان هيكل الإنتاج يعتمد على الإنتاج الخدمي أو الصناعي تزداد الطاقة الضريبية.

7- التهرب الضريبي : يقصد به التخلص المكلف من الالتزام بدفع الضريبة وقد لا يتضمن هذا التخلص مخالفة قانونية ويسميه غالبية الكتاب تهرب مشروعًا كأن يتمتع الشخص عن القيام بالعمل أو التصرف الذي يتوجب دفع الضريبة مثلًا عدم ادخال المسافرين اموالا تخضع للضريبة الكمركية او ان المكلف يستفيد من عدم احكام صياغة التشريعات الضريبية والنفاذ من الثغرات الموجودة في الصياغة ، اما اذا كان التهرب الضريبي يقوم على الغش

والتدليس وتضليل السلطة المالية بتقديم بيانات كاذبة وإخفاء الحقائق التي تكشف الأرباح الحقيقية وعدم تمكنها بالتالي من الوصول إلى الدخل الصحيح وفرض الضريبة المستحقة فهذا يعرف بالتهرب الضريبي غير المشروع وهو ما يعاقب عليه القانون كما تتدخل الظروف الاقتصادية وحالة الرخاء للشعب أو من عدمه ، وإن تطبيق مبدأ العمومية والعدالة كلها تقلل من عوامل التهرب إضافة للجزاءات والردع ومدى تطبيقها على المخالفين (العمري 1988:183) . وتختلف وسائل مكافحة التهرب من دولة إلى أخرى حسب نظامها المالي المطبق ويمكن اعتبار طريقة الجباية من المنبع أو الأصل من أهم الطرق الوقائية لحدوث التهرب وكذلك إعطاء الحق للموظف للاطلاع على الأوراق والدفاتر والمستندات المختلفة .

8- التجنب الضريبي ومنها الإعفاءات لأسباب اجتماعية أما لصالح الفرد أو لصالح الهيئات العامة . (العمري 1988:171)

5 - مؤشرات القياس الاقتصادي للضرائب في العراق :

يمكن الوقوف على الاتجاهات العامة للنظام الضريبي في العراق باستخدام التحليل الإحصائي بالاعتماد على ثلاثة مقاييس وهي: (عجينة ، 1965 : 117)

أولاً: معيار الضغط الضريبي:

وهو مقياس يعبر عن الأعباء الضريبية التي يتحملها الأفراد ، والذي يتمثل في ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يحول إجبارياً إلى الدولة على شكل ضرائب من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة لذا فإن هذا المؤشر يعطي فكرة عن انقسام المسؤوليات بين القطاع العام والخاص ويبين مدى قدرة السلطة المالية على التصرف في القوة الشرائية المتاحة للمجتمع و يقدر الضغط الضريبي بإجمالي تحصيلات الضرائب منسوبة إلى إجمالي الدخل القومي (الصفار: 291) كما في الجدول أدناه :

- جدول رقم (1) -

الضغط الضريبي في العراق للمدة 1995-2000 (مليون دولار)

الضغط الضريبي	المؤشرات %			إجمالي الضرائب	إجمالي الضرائب غير المباشرة 4	إجمالي الضرائب المباشرة 3	ضريبة الدخل 2	الدخل القومي 1	السنوات
	1/4	1/3	1/2						
72	54,0	18,0	13	4871,4	3652,8	1218,6	938,6	6789,0	1995
72	54,0	18,0	5,0	5053,0	3771,3	1281,7	375,5	6994,9	1996
72	54,0	18,0	7,0	5232,6	3889,7	1342,8	514,2	7200,9	1997
73	54,0	19,0	6,0	5416,0	4008,1	1407,9	425,6	7406,8	1998
73	54,0	19,0	7,0	5597,6	4126,6	1471,0	560,7	7612,7	1999
73	54,0	19,0	9,0	5779,1	4245,0	1534,1	695,8	7818,7	2000

المصدر:

1-National Account statistic: Main Aggregates and detail led Table1990-1999

2- وزارة المالية- الهيئة العامة للضرائب ،مديرية الحسابات العامة التقرير السنوي 990 -2000 بغداد

على الرغم من إن العراق من الدول المنتجة والمصدرة للنفط و يعتمد في تمويل التنمية الاقتصادية على عوائد النفط إلا إن الضرائب (خاصة في ظروف الحصار الاقتصادي) المفروض على العراق منذ عام 1990 كانت المعين الرئيسي للدولة لدعم اقتصادها القومي

وما يعزز ذلك هو إن التحصيلات الضريبية تتميز بالدورية والاستقرار في رفق الميزانية بالأموال اللازمة على عكس إيرادات النفط التي تتأثر بالظروف المختلفة والتي تعتبر ليست من الأصول الدائمة لذا فلا بد من أن تكون الفعاليات الاقتصادية غير النفطية بمستوى إنتاجي يؤمن عدم انخفاض مستوى المعيشة وعلية يصبح من الضروري وضع سياسة ضريبية كفؤة تتلاءم مع طبيعة الاقتصاد العراقي لكي تسهم في تمويل التنمية وتهدف إلى النهوض الاقتصادي ومن الجدول السابق يتضح ما يلي :-

إن الضغط الضريبي لضريبة الدخل كان 13% عام 1995 ثم انخفض إلى 9% عام 2000 بسبب الإعفاءات الضريبية الناجمة عن الاجراءات التي اتخذتها الدولة لتخفيف العبء الضريبي عن كاهل الافراد ،إما الضغط الضريبي للضرائب المباشرة فقد اتسم بالاستقرار بين 18-19% خلال المدة التي اعتمدها البحث ، أما الضغط

الضريبي للضرائب غير المباشرة فقد تميز بالاستقرار ومقداره 54% وبخصوص الضغط الضريبي الإجمالي يتميز هو الآخر بالاستقرار النسبي بين 72-73% خلال مدة البحث .

ثانياً: معيار الضغط الضريبي الحدي :

هو عبارة عن مقدار التغير في حصيللة الضرائب منسوباً إلى مقدار التغير في الدخل القومي . ويستخرج هذا المقياس وفقاً للصيغة الآتية:-

$$\text{الضغط الضريبي الحدي} = \frac{\text{التغير المطلق في حصيللة الضرائب}}{\text{التغير المطلق في حصيللة الدخل القومي}}$$

وهو يعطينا فكرة عن مقدار الدخل القومي الإضافي الذي استطاعت الحكومة توجيهه إلى القطاع العام إي مدى الاتجاه نحو التوسع في فرض الضرائب . وكلما ارتفع الضغط الضريبي الحدي أو الميل الحدي للضرائب كلما دل ذلك على نجاح السلطات المالية في امتصاص المزيد من الأموال والتجائها إلى هذه الوسيلة الضريبية في تعبئه الفائض الاقتصادي ولجئها إلى الوسائل الاقتصادية الأخرى لتحقيق أغراضها . (الصفار، 1983: 291) وكما موضح في الجدول رقم (2)

جدول رقم (2)

الضغط الضريبي الحدي لضريبة الدخل في العراق خلال المدة 1995-2000 مليون دولار

السنوات	الدخل القومي 1	التغير المطلق 2	ضريبة الدخل 3	التغير المطلق 4	المؤشر الضغط الضريبي 5 %
1995	6789	3,0	938,6	59,0	19,6
1996	6994,9	3,0	375,5	36,2	12,0
1997	7200,9	3,0	514,2	17,3	5,7
1998	7406,8	3,0	560,7	24,3	8,1
2000	7818,7	3,0	695,8	27,9	9,3

المصدر: وزارة المالية -لهيئة العامة للضرائب- مديرية الحسابات العامة التقرير السنوي للسنوات 1990-2000 بغداد. فيما يخص العمود رقم (1) والحقل رقم (3) الأعمدة 5,4,2 من عمل الباحث

يتميز الضغط الضريبي لضريبة الدخل في العراق بالتذبذب خلال المدة المحددة فبعد إن كان (19,6%) عام 1995 أصبح (9,3%) عام 2000 فيما بلغ أدنى مستوى له عام 1997 وهو (5,7%) لتوجه الدولة في حينها للتخفيف عن

كاهل المواطن مع العلم بان الموارد المالية من المصادر الاخرى ولاسيما النفط قد انخفضت بسبب ظروف الحصار الاقتصادي على البلد .

ثالثاً: معيار المرونة الدخليه للضريبة على الدخل.

وهو عبارة عن نسب التغير في الضريبة على الدخل منسوباً إلى التغير في الدخل القومي وهو يشير إلى مدى استجابة حصيلة الضرائب للتغيرات التي تحدث في الدخل القومي فإذا زاد معامل المرونة أَدْخَلِيَه (عن واحد صحيح) فذلك يدل على أن الضرائب زادت بنسبة اكبر من الزيادة في الدخل القومي ، وإذا بلغ المعامل (واحد صحيح) أو اقل منه فان ذلك يعني إن العبء الضريبي كما هو أو اقل مما كان عليه ومن ثم تعد الضريبة في هذه الحالة ذات مرونة دخليه منخفضة .(البطريق ، 1957 :11)

جدول رقم (3)

المرونة أَدْخَلِيَه للضريبة على الدخل في العراق للمدة 1995- 2000 (مليون دولار)

السنوات	الدخل القومي	نسبة التغير	ضريبة الدخل	نسبة التغير	المرونة أَدْخَلِيَه
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
1995	6789,0	3,0	938,6	59,0	28%
1996	6994,9	3,0	375,5	36,2	00,19%
1997	7200,9	3,0	514,2	17,3	08%
1998	7406,8	3,0	425,6	31,2	14%
1999	7612,7	3,0	560,7	24,3	10%
2000	7818,7	3,0	695,8	27,9	11%

المصدر: وزارة المالية -الهيئة العامة للضرائب-،مديرية الحسابات العامة.التقرير السنوي للسنوات 1990- 2000 بغداد فيما يخص العمود رقم(3)الأعمدة 2,4,5 من عمل الباحث.

ومن الجدول أعلاه يتضح إن المرونة أَدْخَلِيَه كانت (28%) عام 1995 ثم انخفضت إلى (11%) عام 2000 ان هذا الانخفاض يعود إلى الانخفاض الكبير في الدخل القومي من جراء الحصار الاقتصادي والذي تزامن مع انخفاض اكبر في حجم التحصيلات الضريبية مما أدى إلى انخفاض الموارد التمويلية الأخرى ولا سيما عوائد النفط مما اضطر السلطات المالية إلى الاعتماد على ضريبة الدخل في تمويل نفقاتها بشكل اكبر .

6- الأهمية النسبية للضريبة على الدخل من الإيراد الكلي:

تشكل حصيلة الضريبة على الدخل الجانب الهام من الإيرادات الضريبية، ولا تقل أهمية ضريبة الدخل عن أهميتها بالنسبة لإفراد المجتمع لأنها تتناول ما ينتجه عمل الإنسان أو رأس المال وهذا الدخل تقوم عليه حياة الإنسان ومستقبله كما يوضحه جدول رقم -4-

جدول رقم(4)

الأهمية النسبية للضرائب على الدخل والضرائب المباشرة من الإيراد الكلي(مليون دولار)

المؤشرات	الضرائب المباشرة	ضريبة الدخل	الإيراد الكلي	السنوات	
					1/2
17,82	13,73	1218,6	938,6	6835	1995
18,55	5,43	1281,7	375,5	6906	1996
19,27	7,37	1342,8	514,2	6976	1997
1997	6,03	1407,9	425,6	7047	1998
20,66	7,87	1471,0	560,7	7117	1999
21,32	9,69	1534,1	695,8	7188	2000

المصدر: وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، مديرية الحسابات العامة التقرير السنوي 1990-2000

ومنه يظهر إن حصيلة الضرائب شهدت تطوراً ملحوظاً خلال المدة المدروسة إذ تشكل ضريبة الدخل من الإيراد الكلي عام 1995 نحو (13,73 %) مقارنة بعام 2000 إذ تشكل 9,69 % أما بالنسبة للضرائب المباشرة فإنها تشكل من الإيراد الكلي عام 1995 نحو (17,82) وارتفعت (21,32) عام 2000. كما في الجدول اعلاه .

جدول رقم (5)

الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة من الإيراد الكلي خلال المدة 1995-2000 (مليون دولار)

السنوات	الإيراد الكلي 1	الضرائب غير المباشرة 2	المؤشر 3
---------	-----------------	------------------------	----------

53,44	3652,85	6835	1995
53,58	3771,35	6906	1996
55,75	3889,7	6976	1997
56,87	4008,1	7047	1998
57,98	4126,6	7117	1999
59,05	4242,0	7118	2000

المصدر: وزارة المالية - الهيئة العامة للضرائب - مديرية الحسابات العامة التقرير السنوي 1990-2000 فيما يخص العمود رقم

(1) و (2)،(3) من عمل الباحث

ومنه يتضح أن الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة إلى الإيراد الكلي كانت (53,44 %) عام 1995 ارتفعت إلى 59,05 عام 2000، ويلاحظ ازدياد الأهمية النسبية لكل من الضريبة على الدخل والضرائب غير المباشرة إلى الإيراد الكلي خلال مدة البحث. وأن الضرائب في الدول النامية ومنها العراق هي أقل أهمية في تمويل الموازنة العامة مما هو عليه الحال في الدول الرأسمالية المتقدمة .

الإستنتاجات:

- 1- الضريبة من الدخل في العراق هي ضريبة شخصية وعائها الأموال المنقولة .
- 2- عدم اعتماد العراق على النظام الضريبي كمصدر أساسي من مصادر التمويل مما أدى إلى أن يكون دور الضريبة على الدخل في الحد من الاستهلاك وزيادة الادخار وحتى إعادة توزيع الدخل القومي .
- 3- يلاحظ أن الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة إلى الإيراد الكلي خلال المدة التي حددها البحث شهدت تطوراً ملحوظاً بسبب ظروف الحصار المفروض على العراق وإعادة أعمار ما دمرته الحرب وانخفاض عوائد النفط.
- 4- يلاحظ بأن المتوسط لضريبة الدخل من إجمالي الضرائب المباشرة في العراق يعتبر منخفضاً مقارنة بالدول المتقدمة.
- 5- تأثر الاقتصاد العراقي بشكل كبير من جراء الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه، بحكم اعتماد التمويل بشكل رئيسي على إيرادات النفط الذي انقطعت إيراداته بشكل مطلق اعتباراً من 1991/8/2 وبشكل جزئي بعد تطبيق مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة 1996 ماعرف في حينه (النفط مقابل الغذاء).
- 6- الضرائب على بعض المواد المستوردة والتي تشكل عبأً على الاقتصاد القومي للبلاد كما على استيراد السيارات مثلاً كما هو معمول في الاردن وسوريا وغيرها فضلاً عن المنتجات الأخرى والتي تشكل الضرائب فيها حماية للمنتج الوطني .

التوصيات :

- 1- رفع مستوى كفاءة النظام الضريبي وإعادة هيكليته بالشكل الذي ينسجم مع التطورات الجديدة في الاقتصاد العراقي بما يجعله يسهم بالوضوح والشفافية والتطبيق العادل والكفوء
- 2- الأخذ بنظر الاعتبار توجهات الاقتصاد الدولي المعاصر وانعكاساته المختلفة على الاقتصادات النامية ومنها الاقتصاد العراقي عند رسم معالم النظام الضريبي .
- 3- توظيف العائد الضريبي في المشاريع الاستثمارية لما لذلك من دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ولا سيما في الدول النامية التي تعاني من نقص كبير في الموارد.
- 4- رفع مستوى الثقافة الضريبية في المجتمع وبخاصة لدى المكلفين.
- 5- رفع مستوى وكفاءة الجهاز الضريبي من حيث فرض الضريبة وجبايتها فضلاً عن قدرته في المتابعة والحصول على المعلومة الدقيقة من جهة والقدرة على مكافحة الخلل سواء في الفرض أو الاستكشاف أو الجباية.
- 6- رفع كفاءة الطاقة الضريبية وذلك بتعديل النظام الضريبي على أسس جديدة والدقة في تنفيذه علماً بان هناك إمكانية كبيرة لرفع الطاقة الضريبية وإلغاء التسربات الضريبية الحاصلة في الاقتصاد العراقي وهذا يساعد على زيادة واردات العراق من الضرائب ومعالجة الاختلال (العجز) في ميزان المدفوعات العراقي

المصادر

1. البطريق ، يونس حامد ،**النظم الضريبية**،الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 1957 .
2. الحاوري ، محمد احمد ، **فاعلية السياسات المالية والنقدية في معالجة عجز الموازنة في اليمن**، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعه القاهرة، ديسمبر 1988 .
3. الزغبي ، معن محمد صالح ،**اثر الضريبة على الدخل في القرار المالي للشركات الصناعية الأردنية** ،رسالة ماجستير، جامعة الموصل،كلية الإدارة والاقتصاد،1988 .

4. زهران ، حمدية ، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، 1971 .
5. الصفار، احمد سليمان ياسين، السياسة الضريبية إشارة خاصة للعراق ،رسالة ماجستير، جامعه الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد ،1983.
6. الصكبان ، عبد العال ، مقدمه في علم المالية العامة والمالية العامة في العراق ،الجزء الأول، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد 1973 .
7. الصكبان، عبد العال،مقدمه في علم المالية العامة في العراق ،ج1 ، ط2 ، مطبعة العاني بغداد 1977 .
8. عبد المنعم فوزي وآخرون، اقتصاديات المالية العامة ،الطبعة الأولى ،الإسكندرية 1970 .
9. عجينه ، صالح يوسف ، ضريبة الدخل في العراق من الوجهه الفنية والاقتصادية ،رسالة دكتوراه مقدمه إلى كلية الحقوق جامعه القاهرة 1965.
10. عطية، محمود رياض ،موجز في المالية العامة، الإسكندرية ، بدون تاريخ نشر .
11. علم ، باقر محمد ،المالية العامة ومبادئ الاقتصاد المالي ،الطبعة الأولى ، الفحالة القاهرة، 1973.
12. العمري ، هشام محمد صفوت ، اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية منقحة ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 1988 .
13. الكعبي ، جبار محمد ،التشريعات الضريبية في العراق، بحث مقدم إلى وزارة المالية ، بغداد 1988.
14. الواسطي ، فاضل شاکر ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الاولى ، مطبعة المعارف بغداد ، 1973 .